

آثار الفساد وآساليب معالجته:

للفساد نتائج سلبية على مختلف نواحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمجتمع افراداً ومؤسسات وذلك كما يلي:

(أ) اثر الفساد على النواحي الاجتماعية:

يؤدي الفساد إلى زعزعة القيم الأخلاقية القائمة على الصدق والأمانة والعدل والمساواة وتكافؤ الفرص وغيرها، ويسهم في انعدام المهنية في العمل وانتشار عدم المسؤولية والنوايا السلبية لدى الأفراد في المجتمع، ويؤدي كذلك إلى انتشار الجرائم بسبب غياب القيم وعدم تكافؤ الفرص، والشعور بالظلم لدى الغالبية التي تؤدي إلى الاحتقان الاجتماعي والحد بين الشرائح الاجتماعية وزيادة حجم المجموعات المهمشة.

(ب) تأثير الفساد على الاقتصاد:

- يؤدي الفساد إلى ضعف استثمار وهروب الأموال واستثمارها في الخارج لغياب التنافس الشريف والذي يشكل شرطاً أساسياً لجلب الاستثمارات المحلية والخارجية، مما يؤدي إلى ضعف عام في توفير فرص العمل ويوسع ظاهرة البطالة والفقر.
- ضياع أموال الدولة التي يمكن استغلالها في إقامة المشاريع التي تخدم المواطنين بسبب سرقتها أو تبذيرها على مصالح شخصية.
- عدم تقديم الدول الأجنبية مساعدات للدولة بسبب انتشار الفساد فيها.
- هجرة أصحاب الأموال إلى خارج الدولة وكذلك الكفاءات الاقتصادية لعدم الاهتمام بهم بسبب المحسوبية والواسطة في التوظيف في المناصب العامة.

(أ) تأثير الفساد على حقوق المواطن:

- يؤثر الفساد سلباً على النظام السياسي ويضعف بنيته الديمقراطية، ويؤدي إلى ضياع حقوق المواطنين خاصة حقهم في الحصول على الخدمات العامة والحريات والحقوق السياسية وفي مقدمتها حق المساواة وتكافؤ الفرص وحرية الوصول إلى المعلومات وحرية الاعلام.
- يجعل المصالح الشخصية تتحكم بالقرارات التي تتخذها الحكومة حتى وإن كانت هذه القرارات مهمة ومصيرية.
- يؤدي الفساد إلى تعليم المواطنين عدم الصدق في الانتماء السياسي أي "التظاهر بالولاء لجهة سياسية ما أو حزب معين من أجل الحصول على مصالح أو منافع خاصة" ودون قناعة تامة بالبرنامج السياسي والاجتماعي والاقتصادي الذي ينادي به هذا الحزب.
- يؤدي الفساد إلى إضعاف المؤسسات العامة مثل الوزارات، ومؤسسات المجتمع المدني مثل الاتحادات المهنية والنقابات والجمعيات الخيرية ويعزز المؤسسات التقليدية مثل القبيلة والعشيرة، وهو ما يحول دون إقامة دولة حديثة ونظام ديمقراطي يتساوى فيه الجميع في الحقوق والواجبات.
- يسيء الفساد إلى سمعة الدولة بين الدول الأخرى، ويؤثر ذلك على علاقاتها الخارجية ومشاركتها في القضايا العالمية.
- يقلل الفساد من إقبال المواطنين على المشاركة السياسية نتيجة عدم اقتناعهم بنزاهة المسؤولين، وعدم الثقة بالمؤسسات العامة وأجهزة الدولة.

آساليب معالجة الفساد:

يتصل بمفهوم الفساد مجموعة من المفاهيم الأخرى والتي يساعد فهمها في مكافحته وهي: المحاسبة، المساءلة، الشفافية، النزاهة، ويمكن توضيح كل منها كما يلي:

1. المحاسبة: وتعني أن الأشخاص الذين يتولون مناصب عامة، يخدمون من خلالها المواطنين يتعرضون للفحص والمساءلة من قبل المسؤولين عنهم في المناصب العليا، مثل الوزراء ومن هم في مراتبهم في ثلاثة جوانب هي:

(ب) المتابعة القانونية: أي مطابقة تصرفات الأفراد مع بنود القانون في الأعمال التي يقومون بها، وإذا ثبت وجود تجاوز للقانون تتم محاسبتهم وفق ما ينص عليه القانون لدى الجهات القضائية.

ت) المتابعة الإدارية: أي تعرض الأفراد العاملين في مؤسسة حكومية للفحص والمتابعة والتقييم المستمر من قبل الأفراد الأعلى منهم درجة في سلم الهرم الوظيفي للمؤسسة أو الوزارة .

ث) المتابعة الأخلاقية : وتعني مقارنة الأعمال التي يقوم بها الشخص مع القيم الأخلاقية التي يجب الالتزام بها مثل: الأمانة في العمل، والصدق في القول، والعدالة في المعاملة، وغير ذلك من الصفات. وعند ثبوت تجاوز أحد هذه الصفات الأخلاقية للشخص في عمله تتم مساءلته ومحاسبته من قبل الجهات المسؤولة عنه .

وتتم محاسبة ومساءلة المسؤول الأول مثل الوزير في أية وزارة من خلال الهيئة التشريعية في الدولة مثل مجلس النواب أو المجلس التشريعي.

2. المساءلة: وتعني ضرورة تقديم الأشخاص المسؤولين والذين تم تعيينهم أو انتخابهم تقارير دورية، أي مستمرة وفي فترات زمنية يتم الاتفاق عليها، حول سير العمل في المؤسسة أو الوزارة، وبشكل تفصيلي، يوضح الإيجابيات والسلبيات في العمل والصعوبات التي يواجهونها.

وتعني المساءلة كذلك حق المواطنين العاديين الحصول على المعلومات اللازمة عن أعمال المسؤولين في الإدارات العامة مثل النواب في المجلس التشريعي والوزراء والموظفين الذين يعملون في المؤسسات والوزارات المختلفة. وذلك من أجل التأكد من مطابقة أعمال هؤلاء مع أسس الديمقراطية القائمة على الوضوح، وحق المواطن في معرفة بأعمال المسؤولين، والعدل والمساواة، ومدى اتفاق أعمال المسؤولين مع تحديد القانون لوظائفهم ومهامهم، حتى يكتسب هؤلاء الشرعية والدعم المقدمة من الشعب والتي تضمن استمرارهم في عملهم .

3. الشفافية: وتتصل بجانبيين: الأول يتعلق بوضوح العمل داخل المؤسسة ووضوح العلاقة مع المواطنين المنفعين من خدماتها أو الذين يساعدون في تمويلها، ويتعلق الجانب الثاني بالإجراءات والغايات والأهداف التي يجب أن تكون علنية غير سرية لأي سبب من الأسباب، وينطبق ذلك على جميع أعمال الحكومة بوزاراتها المختلفة، كما ينطبق على أعمال المؤسسة غير الحكومية والتي تعمل لحسابها الخاص ويتعامل معها المواطنون .

4. النزاهة: هي منظومة القيم المتعلقة بالصدق والأمانة والإخلاص في العمل، وبالرغم من التقارب بين مفهومي النزاهة والشفافية إلا أن الأول يتصل بقيم أخلاقية معنوية بينما يتصل الثاني بنظم وإجراءات عملية.

ونظرا لامكانية وجود الفساد في كل جوانب المجتمع وفي أجهزة الدولة ونظرا لتعدد أسبابه فإن مكافحته تتطلب منظومة متكاملة (خطة شاملة ومستمرة) يشارك فيها كل مؤسسات المجتمع العامة والأهلية والخاصة للعمل على تقليل الفساد وتقليل المجالات التي تساعد على إيجاده، وتعزيز طرق اكتشافه عند حدوثه، ووضع إجراءات وعقوبات رادعة على من يسلك هذه السلوكيات.

وتتطلب محاربة الفساد إنزال عقوبات رادعة بمن يتصف بالفساد، ومن ضمن هذه العقوبات الحرمان من التأييد الشعبي للأفراد الذين يشاركون في الفساد في الوظائف العامة.

ويمكن اتباع وسائل سياسية وقانونية وجماهيرية لمكافحة الفساد كما يلي :

1. تبني نظام يوفر العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص ، ويقوم على مبدأ فصل السلطات الثلاث " التنفيذية والتشريعية والقضائية "، وسيادة القانون من خلال خضوع الجميع للقانون والمساواة أمامه وتنفيذ واحترام أحكامه، وقيام النظام على الوضوح والمحاسبة بشكل علني حتى يردع ذلك من يفكر بممارسة سلوك الفساد.

2. بناء جهاز قضائي مستقل قوي ونزيه، وابعاده عن كل المؤثرات التي تؤثر على عمله، مع الالتزام من قبل السلطة التنفيذية المتمثلة في الحكومة على احترام وتنفيذ أحكام القضاء.

3. صياغة القوانين التي تحارب الفساد بجميع مستوياته، مثل القانون الذي يوضح المصادر الحقيقية للحصول على الأموال من قبل

المسؤولين (الذمة المالية)، والقانون الذي يحاسب الأفراد الذين يحصلون على أموال لا يستحقونها من مصادر مشبوهة تتعلق بالفساد، وقانون حرية الوصول إلى المعلومات من خلال السماح للمواطنين والصحافة بالاطلاع على المعلومات الخاصة بعمل المؤسسات العامة وعلى تلك المعلومات المتعلقة بارتكاب جرائم الفساد واستغلال المناصب العامة من أجل مصالح شخصية ، وتشديد الأحكام الرادعة التي تساعد على مكافحة أشكال الفساد كالرشوة والمحسوبية واستغلال الوظائف العامة من أجل مصالح شخصية .

4. تفعيل الرقابة الصادرة عن الجهات التشريعية المتمثلة في المجلس التشريعي التي تسمح بالمساءلة للمسؤولين المعنيين مثل الوزراء، من خلال النقاش العلني لأعمالهم من في جلسات البرلمان.
5. دعم وتعزيز دور هيئات الرقابة العامة التي تشرف على أعمال الحكومة والوزراء، واستحداث مؤسسات رقابية لهذا الغرض تنظر في شكاوى المواطنين ضد الجهات الحكومية والموظفين المسؤولين في حالة وجود سوء استخدام للسلطة لأغراض ومصالح خاصة، وغياب الوضوح في الإجراءات وخطوات ممارسة الوظيفة العامة.
6. التركيز على البعد الأخلاقي في محاربة الفساد القائمة على النزاهة والشفافية والعدالة والمساواة وتكافؤ الفرص وغير ذلك من أخلاقيات المهنة، وذلك من خلال التركيز على دعوة كل الأديان إلى محاربة الفساد بأشكاله المختلفة، وكذلك من خلال تطبيق القوانين الداعمة لهذه الأخلاقيات مثل قانون الخدمة المدنية والذي يعطي حقوقاً متساوية لجميع الموظفين حسب الشهادات العلمية والخبرات والكفاءات ،
- ويساعد على وضع الرجل المناسب في المكان المناسب، وكذلك تطبيق الأنظمة والمواثيق المتعلقة بشرف ممارسة المهنة (مدونات السلوك في المهن العامة والاهلية والخاصة).
7. تنمية دور الجماهير في مكافحة الفساد من خلال برامج توعية يساعد على نشرها وسائل الإعلام المختلفة المرئية مثل التلفاز، والمسموعة مثل المذياع، والمقروءة مثل الصحف والمجلات والنشرات، ومؤسسات المجتمع المدني* والجامعات والمعاهد التعليمية لتوضيح مخاطر الفساد وآثاره السلبية على المجتمع .